السجن ست سنوات لمدير عام سابق بوزارة الصناعة والمعادن بسبب الكسب غير المشروع

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة صدور قرار حكمٍ غيابيٍّ بالسجن لمُدّة ست سنواتٍ على مُديرٍ عامٍّ سابقٍ في وزارة الصناعة والمعادن، وإلزامه بتسديد (٣) مليارات دينار عن قيمة الكسب غير المشروع والغرامة التي تعادله.

وذكر بيان للمكتب الإعلام والاتصال الحكومي للهيئة تلقته وكالة"المطلع"، إنه وفي معرض حديثه عن القضيّة التي حقّقت فيها الهيئة وأحالتها إلى القضاء، أفاد بإصدار محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزيّة قرار حكم غيابياً يقضي بالسجن لمُدّة ست سنواتٍ على المدان (علي شافي أسعد) المدير العام للشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع سابقاً في وزارة الصناعة والمعادن، على خلفيّة حصول تضخّمٍ في أمواله، لافتاً إلى أنّ قرار الحكم تضمّن إلزام المدان برد قيمة الكسب غير المشروع البالغة (١,٤٧٢,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار، وتسديد غرامةٍ ماليّةٍ تعادل تلك القيمة.

وتابع المكتب إنّ الدائرة القانونيّة في الهيئة أوضحت أنّ المحكمة، بعد اطلاعها على الأدلة المُتحصّلة في القضيّة، ومنها التقرير الفني لدائرة الوقاية، وقرينة هروب المُتّهم، ووجدتها كافيةً ومُقنعةً للإدانة، فأصدرت قرارها بإلزامه بتأدية مبلغ (٢,٩٤٤,٠٠٠,٠٠٠) ملياري دينار قيمة

الكسب غير المشروع والغرامة، مُنوّهاً بأنّ قرار الحكم صدر استناداً إلى أحكام المادة (١٩/ ثانياً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) المُعدّل.

وأضاف إنّ قرار الحكم تضمّن إصدار أمر قبضٍ وتفتيشٍ بحقّ المدان، مع تأييد حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة له، لافتاً إلى صدور قراري حكمٍ سابقين بسجن المُدان لمُدّة سبع سنواتٍ لكلٍّ منهما؛ لتسبّبه عمداً بإلحاق الضرر بالمال العام، وهدر (٣٠٤،٥٠٠,٠٠٠) مليون دينار؛ نتيجة سوء إدارته لأحد المشاريع، والإهمال الحاصل في تنفيذ وإنجاز المشاريع الخاصّة بهدم وبناء المدارس الطينيّة سعة (٩) صفوف، المُوزّعة بين المحافظات الجنوبيّة، التي تمّت إحالتها بطريقة الدعوة المُباشرة.